المؤتمر الدولي للغة العربية ٨

King Faisal PRIZE

لغتنا أداة تميزنا

الأستاذ الدكتور عبد العلي الودغيري

الفائز بجائزة الملك فيصل للغة العربية والأدب ٢٠١٩م

دبي
2019

لغتنا أداة تميزنا

الأستاذ الدكتور عبد العلي الودغيري
الفائز بجائزة الملك فيصل للغة العربية والأدب ٢٠١٩م

دبي
2019

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

حين أنشئت جائزة الملك فيصل عام ١٩٧٩ كان من جوائزها جائزة الملك فيصل للغة العربية والأدب التي جاءت تكريمًا للباحثين والدارسين المتميزين في مجال اللغة العربية، يتم في كل عام تحديد موضوع لها يجري التنافس فيه، ويحتفى بالفائز في هذا الحقل، إضافة إلى الفائزين بالجوائز الأخرى.

وخلال واحد وأربعين عامًا بلغ عدد الفائزين بجائزة الملك فيصل للغة العربية والأدب اثنين وخمسين فائزًا وفائزة، من ثلاثة عشر قطرًا. وتحرص الجائزة على الاستفادة من الفائزين وعلومهم عبر تنظيم محاضرات لهم في حقول اختصاصهم في المراكز الأكاديمية والثقافية.

يسعد جائزة الملك فيصل مشاركتها في المؤتمر الدولي الثامن للغة العربية الذي ينظمه المجلس الدولي للغة العربية في مدينة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال ندوة علمية بعنوان: «ندوة جائزة الملك فيصل»، يتم فيها تسليط الضوء على بعض قضايا اللغة العربية.

من بين المشاركين في هذه الندوة الأستاذ الدكتور عبدالعلي الودغيري الفائز بجائزة الملك فيصل للغة العربية والأدب ٢٠١٩م. وهنا أود تقديم خالص التقدير لسعادته على تفضله بالاستجابة لدعوة الأمانة العامة للجائزة، ويسرنا تقديم محاضرته كاملة في هذا الكتيب.

أود تقديم الشكر والتقدير للمجلس الدولي للغة العربية ولسعادة الدكتور علي عبدالله الموسى، الأمين العام للمجلس لكريم تواصله الدائم مع جائزة الملك فيصل والحرص على مشاركتها في هذا المؤتمر.

دعواتنا للمؤتمر بكل التوفيق.

د. عبدالعزيز السبيل

الأمين العام لجائزة الملك فيصل

لغتنا أداة تنميتنا

التَّنمية هي الكلمةُ المفتاحُ التي حلَّت في هذا العصر مَحلَّ كلمة «النَّهضة» التي استُهلِكَت من كثرة الاستعمال. ولا مِراءَ في أن هناك شروطًا ضرورية كثيرة لقيام أيِّ إقلاعٍ اقتصادي واجتماعي وثقافي سليم أو تنميةٍ حقيقية شاملة لكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأهمّها بالنسبة لموضوعنا على الأقل، هو توفّر العناصر الآتية:

١ ـ أمنٌ واستقرارٌ سياسي واجتماعي:

وهذا يحتاج أن يُبنَى على أساسين مَتينَين: **الأول**: قَدر واسِع من الحرية التي يكفلُها القانونُ وسيادةُ العدل والإنصاف وحفظُ الحقوق التي تَضمَنها الدساتيرُ. فالحريةُ شرطٌ في أي إبداع وابتِكار، والعدلُ أساسُ المُلْك والحُكم. أي أساسُ الاستقرار والاطمئنان اللَّذَين يُوفِّران المُناخ المناسِب والسليم للتفرُّغ للبناء والجدِّ والإخلاص في العمل. **والثاني**: قَدرٌ كبير من وحدة الصَّف والتماسُك والتلاحُم بين مُكوِّنات المجتمع والأُمة، وتعزيزِ وحدة الانتماء الحضاري والثقافي. وكلُّ هذا يؤدي إلى استِتْباب الأمن والسلام في المجتمع كلّه. وللغة في ذلك وظيفةٌ وأهمية قُصوى.

٢ ـ رأسُ مالٍ بشري:

فلا بد من كُتلة بشرية متلاحِمة تُسَخَّر كلُّ سواعدها وأدمغتها للعمل والبناء بلا فُتور. فكلُّ طاقات الأمّة يُحتاجُ إليها ولا يُستغنَى عنها. وكلما تَعطَّل جزءٌ من المجتمع عن المشاركة في وَرْش التنمية، كان لذلك حِسابُه من الخسارة. والعكسُ صحيح. وكلما زاد حجمُ التكتُّلات زاد حجمُ القوة والعَطاء. فالاتحادُ قوة. والكُتلة العربية من أقوى الكُتَل البشرية في العالَم، ولو أُحسِن استغلالُها وتوظيفُها وتحريكُها برمَّتها، لكان مَردودُها الاقتصادي والتنموي عظيمَ الشأن والمفعول.

٣ ـ رأسُ مالٍ مَعرفي:

يَحتاجُ تشغيلُ كل هذه الطاقة البشرية وتحريكُها مرةً واحدة، وحَمْلُها على المشاركة الواسعة في كل حقول التنمية، دون تَعطيل فِئةٍ منها، إلى تَعميم المعرفة ونشر الوعي والتعليم على أوسع نِطاق، مهما كانت التَّكلِفةُ من الوقت والمال. فهذا الاستثمار ضروري لا مَحيدَ عنه، وهو استثمارٌ

ناجحٌ ومضمونٌ بلا جدال. والدرسُ المُستفاد من حالة الدول التي حقَّقت طَفرةً كبيرة في التنمية الشاملة خلال فترة قياسية قصيرة (مثل كوريا وفِنْلَنْدا وغيرهما)، هو أن الاستثمار في الموارد البشرية يُعتبر الأهمَّ والأنفعَ والأجدى. لأن الثروة البشرية تبقى دائمًا أغلى شيءٍ تملكُه أيّةُ دولة وأحسنُ شيء تستفيدُ منه. يُمكن للموارد المائية والطبيعة أن تَنضُب أو تَنفَد، ولكن الاستثمار في الموارد البشرية بتعليمها وتدريبها، قابلٌ للاستمرارية والتجدُّد بلا حساب، ولاسيما أن نسبة الخُصوبة والنمو الديموغرافي في البلاد العربية أعلى بكثير مما هي عليه في العالَم الغربي. فلا شيءَ أنفع للتنمية وأجدى على الإطلاق من تعميم التعليم ونشر الوعي والمعرفة. وقد أعتبر خبراءُ التنمية أن التعليم هو أعلى درجة في سُلَّم المعايير المستخدَمة عند قياس مستوى التنمية الشاملة بمجتمع معيَّن، أي قبل عُنصُرَي الصِّحة ومستوى الدّخل الفردي، لأن هذين المؤشِّرين الأخيرين يَعتمدان بالأساس على المؤشِّر الأول وهو التعليم والتربية والتكوين ونشر المعرفة والوعي.

ارتباطُ التنمية الشاملة بالتعليم والمعرفة، إذن، أمرٌ واضح لا لبس فيه: فارتفاعُ نسبة التنمية في المجتمع مرتبطٌ بارتفاع نسبة مُشارَكَة أفرادِه ذكورًا وإناثًا، ونوعيةِ هذه المشاركة. وهذا لا يمكن أن يحصل إلا إذا وصَلَ هذا المجتمع إلى درجة الامتلاء والإشباع العلمي والمعرفي.

إلا أن رأسَ المالِ المعرفي لا يمكن اكتسابُه وتَملُّكه حقّا إلا بعد توطينه وتحصينه وتأمين القَدْر الكافي منه. فمِن أين نأتي بالمعرفة؟ وكيف يمكن توطينُها وتسخيرُها لخدمة التنمية الشاملة وفي مقدمتها التنمية الاقتصادية؟

المعرفةُ أقسامٌ ثلاثة متلاحِمة ومتكامِلة: شيءٌ مَوروثٌ نُعيدُ توظيفَه واستِثمارَه باستمرار في عملية إحيائية تجديدية تحديثية نقوم فيها بغربلة هذا الموروث والاستفادة من جيِّده وترك ما لم يَعد نافِعًا وصالحًا للعصر، وشيءٌ جديدٌ نبتكِرُه، وآخر نَستورده ونقترِضُه لمُسايَرة التطوُّر. أما الذي نبتكِره بأنفسنا فلا يَتهيّأ في هذه المرحلة الأولى، وإنما يأتي بعد هَضم المعارف الموجودة والمستوردة وإضافتها لما هو موروث. أما الاقتراضُ من الغير فإن كلّ الشعوب التي تُريد اللَّحاقَ بالرَّكب العالمي المتقدِّم عليها، تصبح مُضطرَّة إليه، فتلجأ إلى استيراد القَدر الذي تحتاج إليه

من المعارف والعلوم والتِّقنيات من دول ومجتمعاتٍ سَبَقتها وتفوَّقت عليها، ولا يمكنها الاكتفاءُ باجترار ما لديها من المَوروث الذاتي. وهذه المعارفُ المستورَدة يُحتاجُ إلى نشرها في المجتمع وتعميم الاستفادة منها عن طريق التعليم. لكن لا يمكن الاستفادةُ من ثمارها على الوجه الأكمل إلا بعد تَوطينها واستنباتِها في تُربة المجتمع وجَعلِها تَختَمر وتتكيَّف مع البيئة الجديدة ومُناخِها وطبيعتِها وأرضها وهوائها، مع مُراعاة ظروف هذا المجتمع وخُصوصياته وأهدافه وغاياته، ولا يكفي استنساخُها أو جَلبُها بطريقة فِجَّة دون هَضم وتَمَثُّلٍ، أو زرعها في تُربة غير ملائمة.

وهناك طريقان لاستيراد المعرفة أو قَدْرٍ منها:

الأول: استيرادُها ونشرُها بلغتها الأصلية في المجتمع كلِّه، وهذا يقتضي تعميمَ استعمالِ تلك اللغة وفرضَ تعلُّمها وإتقانِها على كل أفراد المجتمع وفِئاته. وهذا الطريق هو الذي سَلَكَته الدولُ التي أصبحت محتلةً لغويّا وثقافيّا واقتصاديّا. وكلُّها أو أغلبُها من «مُستعمَرات» سابقة تحوَّلت بعد الاستقلال الشَّكلي أو الصُّوري إلى أجرام سابِحة اقتصاديّا وسياسيّا وثقافيّا في فلَك المحتلّ القديم الذي استعيرت لغتُه. وهو مَحفوفٌ بخَطَرين:

أ ـ استمرار التبَعية الثقافية واللغوية التي ترتبط حتمًا بتبَعية اقتصادية وسياسية للبلد الذي استعيرت لغتُه وثقافتُه. ومع طول مُكوثِ اللغة الأجنبية في المجتمع وترسُّبها في طبقاته السُّفلى وسَرَيانِها في خلايا جسمه وعروقه، يتمّ تهميشُ اللغة (أو اللغات) الوطنية تدريجيّا وإبعادها شيئًا فشيئًا، إلى أن يُقضى عليها قضاءً نهائيّا أو تتحوّل إلى حُطامٍ مُهشَّم وكيان هجينٍ، ويتحول المجتمع بكلّيته إلى مجتمع مُعوَّق لغويّا، أو يُضطرّ للانسلاخ عن لغته وتبنّي اللغةِ التي احتلَّته ثقافيًا. لذلك كان أحد مفكرينا المعاصرين يقول متحدثًا عن وضعية المغرب: «نحن أمام أمرين: إما أن نعرِّب التعليم وإما أن نُفَرنسَ الشعبَ».

ب ـ حَصْرُ منافذ المعرفة في مدخلٍ أو بابٍ واحد عوض الانفتاح على كل المنافذ والطُّرُق والمعارف والثقافات العالَمية المتنوِّعة. وهذا الانغلاق يأتي من كون الدولة المُستورِدة تُضطرّ للاقتصار على لغة واحدة من اللغات الأجنبية هي لغة المحتلّ القديم في العادة (فرنسية أو إنجليزية في حالة الدول العربية). وفي أحسن الأحوال تلجأ الدولةُ إلى تبنّي ثُنائية لسانية مُفترِسة أو حادّة (عربية/فرنسية ـ عربية إنجليزية ..)، تكون الغلبةُ فيها دائمًا للغة الأجنبية لأسباب يطول شرحُها.

الثاني: نقلُ المعرفة إلى اللغة الوطنية المشترَكة التي تقوم بتعميمها وتوطينها في المجتمع حتى تُهضَم وتُتَمثَّل جيدًا. وهذا هو الطريقُ الذي سلَكَته الدولُ التي خرجَت من مرحلة التبَعية والاستِلاب والتخلّف إلى طور التحرُّر والتطوّر والإبداع الذاتي. ونقلُ المعرفة إلى اللغة الوطنية في هذه الحالة يمرّ أساسًا عبر قناة الترجمة من مختلف اللغات والثقافات لا من لغة بعينها أو ثقافة دون غيرها. فتقوية دور الترجمة من كل اللغات إلى اللغة الوطنية في مرحلة النقل والتعلُّم ضرورةٌ حتمية. وقد اعتمدت النهضةُ العلمية العربية القديمة في القرون الإسلامية الأولى على هذه الأداة فتحقَّق لها المرادُ، واعتمدت عليها الدولُ الحديثة الناهضة كاليابان وغيرها، فكان لها أيضًا ما أرادت. ومن مزايا نقل المعرفة بهذه الطريقة كما أشرنا قبل قليل، توفيرُ حريةٍ كافية للانفتاح على كل اللغات والثقافات لجَلب كل ما هو نافِع ومفيد من المعارف والعلوم المتنوّعة والمختلفةِ المصادر والتجارب في كل وقت وحين، حسب الحاجة والضرورة.

إذن، تعميمُ التعليم لتعميم المشارَكة في التنمية، وتوطينُ المعرفة، أمران لا يَتحقَّقان بشكل جيد ومُفيد إلا باستعمال اللغة الوطنية الجامعة المشترَكة (وهي الفصحى بالنسبة لكل الدول العربية).

ولذلك أسبابٌ أبرزُها:

١. أن اللغة ليست مجردَ أداةٍ لنقل المعارف يمكن استبدالُها أو تَعويضُها بأية أداةٍ أو لغةٍ أخرى في أيِّ مكانٍ وزمان، دون أن يكون لذلك أثرٌ سَلْبي. ولكنها أكثرُ من أداةٍ. فاللغةُ لها ارتباطٌ بالروح والعاطفة والوِجدان عند الإنسان، وبنمَط التفكير ورُؤية العالَم الخاصَّين بكل مجتمَع بشري مشتَرِكٍ في لغة واحدة. وهي ذاكرةُ هذا المجتمع وخَزّانُ ثقافته وتاريخه وحضارته، وحصيلةُ تَجاربه وخِبرته. ومن ثمَّ فهي عنوانُ تَمَيُّزه واختلافه وأصالته وخُصوصِيَّته، ورمزٌ لسيادته وهُويته وكَيْنونَته ووجوده، ومصدرُ فخره واعتزازه.

أما النظرية التي تعتبر اللغة مجردَ أداةٍ أو وسيلة، فلا يمكن تطبيقُها إلا على كِيانات صغرى ليست لها لغةٌ ناضِجة أو مؤَّهلة، لا على دولة أو أمةٍ عظيمة ذاتِ حضارة عريقة وثقافة كبيرة كالحضارة العربية الإسلامية، وذاتِ لغةٍ تجرُّ وراءها عشراتِ القرون من التجربة والعطاء الفكري والعِلمي والأدبي والفنّي المتميِّز عبر امتداد جُغرافي وتنوُّع بشري واسع جدّا.

٢ ـ أن التعلُّم باللغة الأجنبية يحتاج إلى عدة عَمليات مُركَّبة:

أ ـ فهم اللغة المتعلَّم بها فهمًا جيدًا ودقيقًا. وهذا لا يتأتَّى لكل شخص في وقت قصير.

ب ـ فهم المادة العِلمية واستيعابُها وتمثُّلها وهَضمُها.

ج ـ ترجمةٌ ذِهنية لتحويل المادة المدروسة بلغة أخرى إلى اللغة الوطنية.

والتعلُّم باللغة الوطنية يختصر هذه العَمليات كلَّها ويقلِّص المدّة التي تتمُّ فيها. فلذلك يكون التعليمُ بها أسرعَ والمَردوديةُ أكثر، خلافاً تمامًا لما يُشاع كذبًا وزُورًا وهو أن التعليم بالعربية يؤدي إلى تدَنّي المستوى وضعف التكوين.

٣ ـ أن التعلُّم باللغة الوطنية أقلُّ كُلْفة. فكم سيتطلب ـ مثلاً ـ تعليم حوالي أربعين مليون نسمة (عدد سُكان المغرب حاليًا) بلغة أجنبية من الوقت والمال وتكوين المدرِّسين وبقية الكفاءات التربوية المختلفة؟ وكم سيتطلب تعليمُ أكثر من مليار صيني لو استعمَلَت الصينُ لغةً أجنبية في تعميم التعليم على كافة أبنائها؟ وكذلك يُقال عن حالة اليابان وغيرها من الدول التي قطعت أشواطًا بعيدة في التعليم والتنمية اعتمادًا على لغاتها لا على لغات مُستعارة. أما إذا كان التعليم بأكثر من لغة فإن سلبياته من أوجه عديدة أكثر من فوائده، فضلاً عن كُلفته المادّية المُضاعفة.

وبصفة عامة، فإن الكُلْفة المادّية والمعنوية لاستيراد المعرفة ولاسيما إذا ظلَّت مُعَلَّبة في لغتها الأصلية، مرتفعةٌ باهظةٌ. واللغة حين تُستورَد لا تُستورَد وحدها، بل تأتي معها كُتُبها العِلمية والتعليمية والمنتوجاتُ المرتبطة بها، وكلُّ منتوج ثقافي صادرٍ بهذه اللغة، من أفلام وأعمال مسرحية وبرامج ثقافية وتعليمية، وقَنواتٍ فضائية ومَحطّات إذاعية وصُحف يومية ودَوْريات، وأغانٍ، وفنون، وكل ما تحمله اللغةُ معها وتَختزنه من أفكار وإيديولوجيات، وحُمولة ثقافية، وعادات وطبائع وتقاليد وقيَم روحية ومادّية، بما في ذلك عاداتُ الأكل والشُّرب واللباس وتنظيم الأُسرة، وكلّ مظاهر التفكير والتربية والسّلوك البشري... فضلاً عما يرتبط باللغة من جوانب اقتصادية وتجارية. فأغلبية الألفاظ الأجنبية تأتي في شكل أسماءٍ وصفاتٍ لسِلَع نستهلكُها، وبضائع نستوردُها، وأدوات نستعملها، وأنماطٍ من العيش والتَّصَرُّف نتبنّاها ونقلِّدُها ونتعوَّد عليها، زيادةً على الألفاظ العلمية والتقنية. أنتَ تُصَدِّر بضاعتَك فأنت إذن، تُصدِّر لغتَك

وثقافتَك وفكرَك وسُلوكَكَ ونَمطَ حياتِك وعَيشِك وتربيَّتك. والعكسُ صحيح. فما الذي نُريده لمجتمعاتنا العربية في مستقبلها: أن تظلّ سُوقًا مفتوحة لكل أنماط الاستهلاك أم تتحول إلى طاقات للإنتاج، وعقول للابتكار والإبداع، ومَعاملَ للتصنيع وموانئ للتصدير؟ في الحالة الأولى: نكون مجردَ مجتمعاتٍ خامِلة، وطاقات ضائعة، وسواعد مُترهِّلة، وكيانات ضعيفة تعيش على ما يُبدِعه الآخرون. وفي الحالة الأخرى، نتحوّل إلى مجتمعات تُساهم في إنتاج المعرفة والتنمية، قادرةٍ على صُنع مستقبلها بأفكارها وأيديها.

٤ ـ أن كل النماذج من الدول الصغرى والكبرى التي استطاعت تحقيقَ طَفرة في مجال التعليم استعمَلت لغتَها الوطنية وسيلةً لنقل المعارف وتلقينِها مع الانفتاح على تعليم اللغات الأجنبية الأكثر جدوى.

٥ ـ أن تدريس المعارف والعلوم كلِّها باللغة الوطنية المشتَرَكة (لغة الأمة الجامعة) عاملٌ قويٌّ لدَمَقرَطة التعليم، أي التوزيع العادِل للحق في التعليم، وتقليص الفوارق الطبقية بين المتعلِّمين، وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الانسجام الثقافي والتلاحُم الاجتماعي، وهما عاملان من عوامل نجاح التنمية الشاملة والدائمة واستقرارها، كما أسلَفنا.

٦ ـ من مَزايا تعليم المعارف والعلوم كافةً بلغة وطنية مُشترَكة أنه يُساعد على التكامُل المعرفي الذي أصبح الوعيُ بأهمِّيته يَزداد كلَّ يوم. فالعلومُ متَّصِلة فيما بينها يُكمِّل بعضُها بعضًا وليست جُزُرًا مُنعَزِلة، ومَدُّ الجسور بينها يؤدي إلى فهم أعمق لكثير من الظواهر التي لا يُتوصَّل إلى كُنهِها إلا برؤيتها من كافة الزوايا. وحينما تُوحَّد لغةُ المعارف والعلوم تزول أمام الباحث أو الطالب كثيرٌ من العراقيل التي تحُدُّ من إمكانية مُواصلة سياحته العلمية في مجالات متكامِلة ومترابِطة الجُسور بعضُها يُفضي إلى بعض. ولذلك لم يكن مستغرَبًا أن تجد بين القدماء علماء كثيرين يجمعون بين فنون علمية قد تبدو متباعدة في التخصُّص لكنها مترابطة ومتكاملة من حيث شُمولية المعرفة.

٧ـ تدريس المعارف والعلوم كلها باللغة الوطنية المشترَكة، وسيلةٌ ضرورية لإغناء هذه اللغة وتنميتها وإحيائها وتطويرها وتطويعها لتصبح لغةَ كل المجالات المعرفية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية. وتأهيلُ اللغة الوطنية مِن هنا يبدأ. فالذين يتهمون العربية بالقصور والتخلُّف، عليهم أن يفهموا، لو افترضنا صحةَ ما يقولون، أن اللغة لا تنمو وتتطوَّر وهي مُهمَلةٌ ومُعطَّلة، وإنما بإقحامها في كل المجالات، ولو تدريجيّا، حتى تُشحَذَ شَحذَ الآلة الحديدية التي صَدِئت لكثرة ما أُهمِلتْ، وتتَداركَ النَّقص المطلوب. فاللغة، كما هو معروف، تموتُ بالإهمال وتَحيا وتنمو وتزدهر بالاستعمال. فهي كالطريق: يَدرُسُ إذا تُرِكَ ويَحيا إذا سُلِكَ. يقول الشاعر القديم:

عَودٌ على عَوْدِ[1] لأقوامٍ أُوَلْ يَمُوتُ بالتَّرْك ويَحيا بالعَملْ

٨ـ تعميم التعليم باللغة العربية المشتركة (الفُصحى) يؤدي في النهاية إلى تقوية روابط اللُّحمة بين شعوب البلدان العربية كلها شرقيِّها بمغربيِّها، ويقطع الطريق على من يسعى لتمزيق وحدتها بتمزيق رابطة اللغة الجامِعة لها وعزلِ بعضها عن بعضٍ. وهذا ما يمكن أن يؤدي إليه الأمرُ إذا استمرَّت تقوية اللغة الأجنبية على حساب العربية في التعليم والاقتصاد وغيرهما، من جهة، وتحويل اللهجات والدَّوارِج المَحلِّية إلى لغات وطنية تختلف باختلاف الحدود الجغرافية لكل بلد عربي، من جهة ثانية، ولاسيما أن الدعوة إلى استعمال العامّيات في التدريس والإعلام عادت للانتعاش من جديد.

٩ـ تدريس العلوم باللغة الوطنية المشتركة عامل أساس في تذويب اللهجات العامية في الفصحى وتوحيد مستويات اللغة والقضاء على مشكل الازدواجية اللسانية (فصحى/ لهجات) التي يعاني منها العالَم العربي.

١٠ـ وأخيرًا، فإن التعليم باللغة الوطنية يجعلنا أحرارًا في التعامل مع كل اللغات والثقافات الأجنبية تعاملَ النِّد للندّ دون إحساس بالاستِلاب أو التبَعية أو الدُّونية. وهذا يجعلنا بالتالي ننفتح، كما ذكرت قبل قليل، على كل المعارف والتجارب الإنسانية ونَشرَع نوافذنا على كل مصادر

(١) عَوْد الأولى بمعنى: الجَمَل المُسِنّ، وعَوْد الثانية بمعنى الطريق القديم.

النور والهواء، دون تقوقُع أو انغلاق على مصدر بعينه، كما يقع عادة حين نجعل الواسطة بيننا وبين المعارف العالمية لغةً أجنبيةً واحدة نتعلّمها ونتشبَّع بثقافتها والقِيَم الخاصة بأهلها، ونتقيَّد بمجالاتها وحدودها المعرفية، ولا نرى العالَم إلا من خلالها. وهكذا نرى أن التعريب يؤدي إلى الانفتاح وغيرُه يؤدي إلى الانغلاق عكس ما يُشاع عن التعريب ظُلمًا وبُهتانًا.

الأَمن المعرفي والأمن اللغوي:

استيرادُ المعرفة بلغاتها الأجنبية، إذن، لا يؤدي إلى تحصين الثروة المعرفية وتحقيق ما يمكن أن نسمِّيه بـ« **الأمن المعرفي**». فالمعرفةُ ثروةٌ باهظةُ الثمن ووجودُها أمرٌ حيويٌّ وضروريٌّ جدّا لتنمية المجتمع، ولذلك فإن امتلاكَها، لا استعارتَها أو استِئْجارَها، هو الشيء الوحيد الذي يضمن هذا الأمن ويُحقِّقه. وخيرُ وسيلة لامتلاكها وهَضمها هو نقلُها إلى اللغة الوطنية المشترَكة (لغة الأمّة)، واستِنباتُها داخل مجتمعاتنا بهذه اللغة لا بغيرها. والكلام في هذا الموضوع نختصره في النقط الآتية:

أ ـ حين يكون الهدفُ هو الوصولُ إلى التنمية الشاملة والقابلة للاستمرار والتجدّد إلى أبعد حدٍّ ممكن، وليس لفترةٍ عابِرة أو أجَلٍ محدود وظروف معيَّنة، فإن التعليم باللغة الوطنية يصبح ضروريّا لتوطين المعرفة واستنباتها وتَبْيِيئِها. لأن توطينها يتوقَّف على درجة هَضمها وتمثُّلها واستيعابها، حتى يحصل الانتفاعُ الكاملُ والمفيدُ بها. إذ الجسم لا يَنتفع إلا بالغِذاء القابِل للهَضم والتحويل إلى مادة مُغَذّية، أما ما عَسُر هضمُه وتمثُّله فيُلفَظ ولا يُنتفَع به. **وعمليةُ هَضم المعرفة لا تتمُّ على النحو الجيّد إلا باستعمال اللغة الوطنية أو لغة الأمة المشترَكة.**

ب: إن المعرفة التي لا جذورَ لها في أرض المجتمع يظل وجودُها سَطحيًا وتكون عُرضةً للاقتلاع والاجتِثاث والزَّوال في كل وقت. والتعليمُ باللغة الوطنية هو وحده الذي يُستطاعُ به إيصالُ المعرفة إلى أعماق المجتمع وجذوره، فيَختزنها في جَوفه تمامًا كما تختزِن الطبقاتُ السُّفلى من الأرض تلك الفَرْشة المائية التي تُعتبَرُ احتياطًا وطنيّا ضروريّا لاستمرار الحياة. وإذا كان هذا يصدق على كل نوع من المعرفة، فإنه أصدقُ ما يكون على المعارف العلمية والتقنية التي لا يمكن، عند نقلها من بيئتها الأجنبية الأصلية إلى بيئة جديدة كالبيئة العربية، أن يتمّ استيعابُها

وتمثُّلها والاستفادةُ منها بشكل جيّد وعميق، إلا إذا تحوَّلت، بالترجمة وغيرها، إلى اللغة الوطنية المشترَكة (لغة الأمّة) الواسعة الانتشار والمرتبِطة بالمجتمع ارتباطًا تاريخيّا وحضاريّا وثقافيّا ودينيّا، وصُبَّتْ في قوالبها وتَحلَّت في تُربتها وسُقِيَت بمائها. **فلغةُ الأمة، في هذا الشأن، بمثابة المادة الهاضِمة الضرورية لتحويل المواد الفجَّة إلى مواد غذائية نافعة.** ولقد أكثر الباحثون من الاستشهاد بكلمة لأحد كبار المُربّين من ذوي الرأي السديد قال فيها: «إذا علَّمت شخصًا بلغته فقد نقلتَ العلمَ إلى تلك اللغة، أما إذا علَّمته بلغةٍ أخرى فلم تَزد على أن تكون قد نقلتَ ذلك الشخصَ إليها»، أي إلى تلك اللغة وما وراءها من ثقافة.

ج ـ في حالة استيراد المعرفة والتِّقنيات بلغاتها الأجنبية مع الاقتصار في استعمالها على فئة المُتخصِّصين، سيظل انتشارُها محدودًا ومقصورًا على تلك الفئة القليلة. وهذا معناه: الحدُّ من نسبة المشاركة في الوعي المرتبط بالتنمية وتسريعِ وتيرتها. لذلك أقول: **باللغة الوطنية الجامعة المشتركة** (لغة الوطن والأمة) **وحدَها يمكننا إنزالُ المعرفة من السماء إلى الأرض، أي إخراجُها من بُرْجها العاجي الخاص بفئة المتخصّصين الذين يَحتكرونها لأنفسهم ويَتَداولونها فيما بينهم، وجَعلُها رهنَ إشارة العموم وفي مُتناوَل الجميع.** وأبسط مثال على ذلك أن تحويل المعلومات الطبّية والصيدلية والصِّحّية بصفة عامة، وما يتعلق بها من تغذية ووِقاية وتربية بيئية سوف يجعل كل أفراد المجتمع يعرفون كيف يَعتنون بصحَّتهم، ويحافظون على سلامة أبدانهم وبِيئتهم، وما يضرُّهم وينفعهم من الأدوية والأغذية. ولقد حدَث هذا في تراثنا العِلمي العربي بعد تعريب الطبّ والصيدلة والفلَك والكيمياء والهندسة وغيرها، وتقريبها إلى أفهام الناس على اختلاف شرائحهم ومستوياتهم المعرفية. فحين نُقِلت تلك العلوم إلى العربية في مرحلة أولى، وأصبحت تُدرَس وتُكتَسَب ويُؤلَّف فيها بهذه اللغة التي يعرفُها عامةُ المواطنين، أمكَنَ تَملُّكها والإبداعُ فيها، وأصبح بإمكان كل شخص أن يفهمها ويقرأها وينتفع بها. حتى تحوَّلت العلوم الصِّحّية (من طب وصيدلة وتغذية وتربية وقائية وعلاجية وعلوم بيئية..)

إلى منظومات ومختَصرات سهلةِ الحفظ والاستحضار[٢]، وأصبح الولوجُ إلى المعلومات الخاصة بها سَهلاً ميسورًا للجميع ومفتوحًا لكل مَن يعرف لغتَه الوطنية. وحتى الألفاظ المستعمَلة في هذا المجال صارت منتَشِرة ومتداوَلة، وليست مغلقَة ومُبهَمة إلا على من يعرف اللغات الأجنبية والحروف اللاتينية ومن له إلمامٌ بهذه التخصّصات[٣]. وإذا تأمَّلتَ في كيفية ازدهار عدد من الصناعات والحِرَف في العالَم العربي والإسلامي، ومنها الصباغة والطِّلاء بأنواعهما، والصناعات الجِلدية والمَعدنية ومنها صناعات الزُّجاج والفَخّار والخَزَف والخشب والزخرفة والنقش والنسيج، والبناء والمِعمار، وبناء السُّفُن ... الخ، لوجدتَ أنها كانت في الأصل عبارة عن نظريات ومعارف تقوم على أُسُس علمية دقيقة في مجالات الكيمياء والفيزياء والهندسة والرياضيات والتِّقنيات المختلفة، لا يُلِمُّ بها إلا فئة قليلة من العلماء الذين نقَلوا بعضَها من أُمَم ولغاتٍ وثقافات أخرى، وأضافوا إليها من خبرتهم وتجاربهم واجتهادهم. وبعد ذلك، قام هؤلاء العلماء والمُعلِّمون بنشر معارفهم بين تلاميذهم باللغة التي يفهمها هؤلاء التلاميذُ وعامةُ الناس، وهي العربية. وهؤلاءَ نقَلوها بدورهم لِمن بعدَهم، حتى شاعت وانتَشَرت بين عامة الناس. فأدّى

(٢) من أشهرها **ألفية ابن سينا والمنظومة الشَّقرونية** في الطب (لمؤلفها : عبد القادر بن شقرون المكناسي)، وغيرها من الكتب الطبية المبسَّطة التي انتشرت في كل البلاد العربية لسهولة لغتها ويُسر الولوج إليها والانتفاع بها، مثل كتاب : الرحمة في الطب والحكمة للسيوطي. وانظر حول نماذج أخرى كثيرة من المختصرات والمنزمات الطبية والصيدلية، كتابنا: **المعجم في المغرب العربي.**

(٣) يقول الدكتور محمود السيد في مقال له عن **أهمية تعليم العلوم الطبية باللغة العربية**: «لمّا كان طلبةُ الطب يتعاملون باللغة العربية في أداء عملهم المستقبلي تشخيصاً للأمراض ووصفاً لعلاجها، كان تدريسُهم بلغتهم العربية في مجالات العلوم الصّحية يساعدهم أيَّما مساعدة على التواصل مع مرضاهم والتفاهم معهم، وإدراك أسباب أوجاعهم. وكم من وَفيات حصَلت بسبب عدم التفاهم بين الطبيب والمريض، وكم من أخطاء حصلت في التشخيص بسبب عدم تعرُّف الطبيب مَكمَنَ الداء نتيجة لجهله تعبير المريض عنها بلغته ومن البَدَهيّ أن تدريس العلوم الصّحية بلغة المجتمع، وهي اللغة الأم العربية الفصيحة يساعد الدارسين على أداء عملهم بكل سهولة ويُسر في مستقبل حياتهم لدى تعاملهم مع مَرضاهم، كما أن تفهّم المُمَرِّضات والمساعِدات الصّحيات وسائرِ العاملين في القطاع الصحي للمعارف والإجراءات يُسهم في تقدم هذا القطاع لدى أبناء المجتمع، ومَردُّ ذلك كله إلى الفهم الصحيح لمكوِّنات العملية الصحية باللغة الأم (...) وخلاصة القول إن تدريس العلوم الصحية باللغة العربية يساعد الطلبة العرب على التعبير عن أفكارهم بلغتهم الأمّ محادثةً وقراءةً وكتابةً، على أن يتمكنوا في الوقت نفسه من اللغة الأجنبية التي تساعدهم على الاطلاع على المراجع الطبية والبحوث في الدَّوريات اطلاعاً مستمرّا في ضوء التدفّق المعرفي في عصرنا الحاضر، عصر العلوم والتقانة».

ذلك مع الوقت، إلى تحويل حصيلة تلك المعارف العلمية الدقيقة، إلى حِرَف وصناعات تقليدية شعبية سهلة وميسَّرة وشائعة يمكن لكل شخص من أبناء المجتمع أن يُتقنها ويتفوَّق فيها ويُبدِع ويُجدّد بدون حاجة إلى لغات أجنبية، لأنها أصبحت من الثقافة الشعبية والصناعات والحِرَف اليدوية والتقليدية.

د ـ المجتمع الذي لا يقوم بهذه **العَمَلية التحويلية** سيكون مضطرّا للتخلّي تدريجيّا عن لغته وما يرتبط بها من ثقافة وقيَم وتاريخ وخصائص مميِّزة، وبالتالي سيشهد تحوُّلاً جِذريّا في هُويَّته، وستذوب لغتُه وتتلاشَى مع الوقت أو تتراجع لتصبح مجردَ لهجة أو لهجات محلية للتداوُل الشفوي في نطاق شعبي، كما هو حاصل في عدد من دول إفريقيا التي حلَّت فيها اللغة الأجنبية محل اللغات الوطنية في المدرسة والإدارة وكل المجالات الحيوية، وقد يأتي عليها حين من الدهر فيَطويها النسيانُ، وفي أحسن الحالات تتحوّل إلى لغة هَجينة وممسوخة بكثرة الدخيل والتحريف. وقد كان من بين الأهداف الرئيسة للاحتلال الفرنسي أن يجعل من الفرنسية اللغةَ المشترَكة (أي لغة التواصل اليومي) بين كل الأفارقة الذين احتلت بلدانهم، ولقد نجحت في ذلك إلى أبعد الحدود.

والمفروض في المجتمع أن يستوعِبَ المعارفَ والعلوم المستورَدة مع المحافظة على شخصيته وتميُّزه، وأن يعمل على هَضمها وصَهرها وتكييفِها حسب حاجتِه وعلى قَدر مَنفعته، ثم يُضيف إليها ويُبدع فيها، في مرحلة تالية، لا أن يذوبَ هو نفسُه في وعاء اللغة التي تحمل له المعارفَ وينصهِرَ في ثقافتها بشكل يَقضي على كل ملامح هُويَّته.

هـ ـ ثم إنه لا يمكن لمجتمع أن يعيش على استيراد كل ما يحتاجه من علوم ومعارف لمدى طويل، ولو فَعلَ لدلَّ ذلك على أنه منعدِمُ الوجود ضعيفُ الشخصية، وأنه سيعيش دائمًا عالةً على غيره، وتحت رحمته ووفْقَ شروطه التي يرسُمها له. بينما المفروضُ فيه أن يتحوّل من مُستهلِك إلى مُنتِج، ومن مُقلِّدٍ إلى مُبتَكِرٍ ومُبدِع، ومن متَمثِّلٍ إلى مجترٍّ، ومن تابِع مجرور إلى متحرِّر مستقِلّ. وعمليةُ الابتكار والإبداع لا تتم في صورتها الإيجابية إلا باللغة الوطنية، وهي مرحلة تأتي بعد توطين المعارف الأجنبية.

خلاصة ما تقدّم:

أن التنمية المُتوازِنة والشاملة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) متوقِّفة على مشارَكة واعِية وواسعة من أفراد المجتمع، وأن ارتفاع نسبة المشاركة تَزيد في ارتفاع نسبة النموّ. وإذا كانت هذه المشاركة الواسعة المطلوبة متوقِّفةً على قدر ما ينتشر من وعي ومعرفة بين مجموع الكُتلة البشرية الواسعة، وهذا بدوره يتوقَّف نموُّه على مقدار نُمو التعليم والتثقيف والتوعية، فإن هذا العنصر الأخير متوقِّفٌ في النهاية وبالضرورة، على اللغة التي يمكن بها تحقيقُ مجتمَع المعرفة، والولوجُ بسهولة ويُسر وسُرعة ودون كُلْفة عالية إلى التعليم والحصول على المعارف المختلفة. وهذه اللغة لا يمكن أن تكون غيرَ اللغة النمُوذجية المشترَكة (لغة الوطن والأمة) القادرة على تعميم التعليم وإنتاج المعرفة ونَقلها وتبسيطها وتوطينها وتعميق جذورها في تُربة المجتمع، ثم هَضْمها وتحويلها واستيعابها، مع المحافظة على الهُوية والأصالة والتميُّز. وأيةُ لغة أجنبية مستعارَة لن تكون قادرة على القيام بهذه المهام كلها(٤).

على أنه باستعمالنا للغة العربية في كل المجالات وكل المستوَيات والتخصُّصات التعليمية، نكون قد حقَّقنا غايةً أخرى، وهي إحياء هذه اللغة وإنماؤُها وسلَكَنا الطريقَ الصحيح لتطويرها وتجديدها، وأعَدنا لأنفسنا الاعتزازَ بها والثقةَ فيها، وحقَّقنا أَمنَنا اللغوي.

أما الذين ما زالوا يسألون أو يتساءلون عن مَدى أهلية اللغة الوطنية (والمقصود هنا العربية) للقيام بمهام التعليم ونقل المعارف العالَمية في التخصّصات العلمية والتقنية الضرورية للتنمية، وصلاحيتها وكفاءتها، فنقول لهم بكل بساطة: **لو لم تكن لنا لغةٌ مشترَكة جامِعة قادِرة على**

(٤) من المفارقات العجيبة أن نجد حاكمًا كبيرًا مثل محمد علي باشا الذي كان شخصًا بسيطًا في تكوينه وتعليمه، ولم يكن عربيًا ولا معرفة له بالعربية إلا كلمات قليلة. جاء من منطقة ألبانيا جنديًا في جيش العثمانيّين، لكن الله أراد أن يكون له الفضل الأول في تأسيس الدولة المصرية الحديثة، فوهَبه من الفطنة والتبصُّر ما جعله يفهم أن النهضة التي يريدها لبلد رفَعَه إلى قمة مجد لم يحلم به من قبل، لا يمكن أن تتمّ إلا بتعميم التعليم. وهذا لا يمكن أن يُنجَز بالسرعة المطلوبة وبأقل كُلفة، إلا باستعمال لغة البلاد وهي العربية التي لم يكن يُحسِن التكلّم بها في بداية أمره. وقد كان بإمكانه أن يفرض التعليم بلغة فرنسا التي احتلَّت البلاد من قبله، أو بلغة بريطانيا العظمى التي لم تكن تغرب عنها الشمس، أو لغة تركيا التي عمل حاكمًا باسمها، ولكنه عرف أن هذا الأمر لا يمكن أن يحقّق النجاح المطلوب بدون اللغة المشتركة للشعب الذي يحكمه والأمة التي ينتسبُ إليها هذا الشعبُ وغيرُه من الدول العربية والإسلامية المرتبطة بها.

القيام بالمهامّ التي ذكرناها، لكان علينا أن نُوجِدها ونؤهِّلها وننفخ فيها من عَزمنا ورُوحنا ونجعلها قادرة على القيام بكل ذلك، مثلما فعلت دُولٌ وأمَمٌ كانت إلى وقت قريب معدومةَ الوجود ضعيفةَ مشتَّتَةَ اللغات[٥] ثم أصبحت في مقدمة الدول الناهِضة. فما بالك بأمة كبيرة كالأمة العربية الإسلامية التي حَباها الله لغةً تَختزن في جوفها تاريخًا عظيمًا حافلاً بالعطاء والنبوغ والإبداع في المجالات العلمية والأدبية كافة، لكننا نَستهينُ بها ولا نعرف قيمتَها، حتى عَيَّرَنا أحدُ المستشرقين بقوله: «إن العرب يَملكون لغةً عظيمة لا يستحقّونها».

(٥) إسرائيل في بداية نشأتها كانت عبارة عن مجموعات بشرية جُلِبَت من الشَّتات كلٌّ منها يتكلَّم لغةَ البلَد الذي جاء منه، ثم طُبِّقت سياسةُ التوحيد اللغوي بجعل العِبرية لغةً جامِعةً مشتركة، ولولا ذلك لما أمكن بناءُ دولة بهذا المستوى.

جائزة الملك فيصل

مبني الخيرية - طريق الملك فهد

صندوق بريد ٢٢٤٧٦ الرياض ١١٤٩٥ - المملكة العربية السعودية

هاتف ٤٦٥٠٩٦٤ (١١ ٩٦٦+) - فاكس ٤٦٥٨٦٨٥ (١١ ٩٦٦+)

info@kingfaisalprize.org

الأستاذ الدكتور عبد العلي الودغيري

أستاذ جامعي وشاعر.

ولد بناحية مدينة فاس ١٩٢٤م، تخرَّج في قسم اللغة العربية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله (فاس). نال شهادة الماجستير من الجامعة نفسها ١٩٧٦م، والدكتوراه في العلوم اللغوية من جامعة محمد الخامس في الرباط ١٩٨٦م.

عمل عضوًا في هيئة التدريس في جامعتي سيدي محمد بن عبد الله بفاس ومحمد الخامس بالرباط، ثم تقلَّد عددًا من المناصب الأكاديمية والإدارية، منها رئيس الجامعة الإسلامية بالنيجر التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وأمين عام اتحاد اللسانيين المغاربة، كما أنه عضو في العديد من الجمعيات والهيئات والمجلات العلمية المحكَّمة بالمغرب والعالم العربي.

نشر العديد من البحوث والدراسات اللغوية المتخصصة، وله أعمال علمية وأدبية منشورة منها: العربياتُ المغتربات: قاموس تأثيلي وتاريخي للألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي أو المعرَّب، اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالغرب الإفريقي، المعجم في المغرب العربي إلى نهاية القرن الرابع عشر الهجري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، لغة الأمة ولغة الأم؛ اللغة العربية في مراحل الضعف، الموت في قرية رمادية (شعر)، لحظة أخرى (شعر).

تكريمًا لجهوده العلمية مُنح جائزة المغرب للكتاب ثلاث مرات: (١٩٧٧- ١٩٨٩ - ٢٠١٤)، وجائزة الألكسو - الشارقة ٢٠١٨، وجائزة الملك فيصل للغة العربية والأدب ٢٠١٩م.